وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

تحليل اثر بعض العوامل النقدية والحقيقية في سعر صرف الدينار العراقي للمدة (1990 – 2016)

رسالة تقدم بها

قاسم سعد صكبان ابوشتيوي

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة القادسية

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

بأشراف

الأستاذ المساعد الدكتوره

سوسن كريم هودان الجبوري

1440 هـ

2018 م

المستخلص

اصبح موضوع سعر الصرف اليوم من المواضيع التي تحظى بعناية العديد من الباحثين في مختلف ميادين العلاقات الاقتصادية الدولية، نظرا للتطور الحاصل في العلاقات الاقتصادية الدولية بين مختلف دول العالم الأمر الذي جعل من اختيار نظام الصرف الملائم وكيفية تحديده هدفاً للسياسة النقدية في ظل ظروف الاستقرار وعدم الاستقرار الاقتصادي التي تمر بها دول العالم، ونتيجة لذلك كانت هناك العديد من النظريات التي تناولت موضوع سعر الصرف وكيفية تحديده والعوامل المؤثرة فيه.

وللحديث عن سعر الصرف في العراق فقد مر خلال المدة المدروسة بظروف صعبة نظرا لما شهده سعر الصرف في العراق من عدم استقرار واضح نتيجة عدم الاستقرار السياسي وما تبعه من آثار سلبية على الاقتصاد العراقي فمنذ اندلاع حرب الخليج الأولى ارتفعت معدلات التضخم وشهد سعر صرف الدينار العراقي عدم استقرار واضح أعقبها فيما بعد العقوبات الاقتصادية وما تركته من آثار سلبية على الاقتصاد العراقي فضلا عن ذلك انهيار سعر صرف الدينار العراقي نتيجة لطبع عملات ورقية صادرة دون غطاء نقدي ومن ثم الاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003)، وما سببه من أزمات القت بظلالها على كل القطاعات الاقتصادية مما أدى إلى تفاقم معظم المشاكل الاقتصادية المتمثلة في سوء الإدارة وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والفساد الإداري والمالي وتوقف معظم القطاعات الإنتاجية ونظرا لأهمية سعر الصرف وما يترتب عليه من نتائج اقتصادية مؤثرة في معظم القطاعات الإنتاجية فقد تم اختيار عنوان هذه الدراسة وهي محاولة لتسليط الضوء على سعر الصرف في العراق ودراسة التطورات الاقتصادية التي حصلت خلال مدة الدراسة وتحديد اثر تلك التطورات في نظام الصرف ومن ثم التوصل إلى نتائج يمكن أن تساهم في تقويم مدى ملائمة هذا النظام لظروف العراق وطبيعة اقتصاده. وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات وكان من أهمها، أن المدة (1990 – 2016) شهدت تنوعا في أنظمة الصرف الأجنبي، بدءاً بأسعار صرف متعددة وظهور السوق الموازية خلال مدة التسعينيات من القرن الماضي نتيجة للعقوبات الاقتصادية وزيادة الإنفاق على المجهود الحربي وتوقف شبه تام للصادرات النفطية، ثم التحول إلى نظام الصرف المعوم المدار من قبل البنك المركزي بعد عام 2003 .